

تونس الفلاحية

لسان اتحاد القطر التونسي لـ الجامعة العامة للفلاحين

جريدة أسبوعية تصدر كل يوم سبت

المطر الاصطناعية

سازمان

— ولنستأنف قضيّة القمح —

ويمكرون على الناس في ذلك
القمع التونسي الافتتاح على سعر
المالي من الطلاق العللي الذي يعرض
كل يوم اثنين على موجات مذيع
تونس تعليقا اقتصاديا وماليا
وسمعه مثلا كثير من قرائنا
واستطاعوا من هنا تقدير درس الاقتصاد
البدوي الذي اذيع طبق الواقعين
المحة (!)

ولكن واحسرناه لسنا الا من
ملازمي التطبيق الفعلى وليست
التحاليل الفكرية التي يقوم بها « ساققو
السحاب في السعوات » من التحاليل
التي يستطيع بفضلها افتضاعنا بيان القمع
الذى يبلغ سعره ١٤٠٠ فرنكا اكتسبنا

هل ان الاعباء يسر القسم قبل غرة جوان عمل منافق للشريعة؟ اذن يجب احاله الذين ارتكبوا هذه المخالفه على المحاكم . ومسجد الفلاحون افسهم اذاك مصحوبين صحة طيبة ويتقدمهم وزيرنا للزراعة محاطا بجميع اعضاء اللجنة الاستشارية للستونيك حيث ان اولئك لم يتبعوا ايها حتى تاريخ غرة جوان ذلك الاجل (القانونى ؟) لفتح موسم الحصاد .

و تستوجب كل كلمة من تلك الاذاعه انتقادا لان كل كلمة تحوى على نبذة من الغلط والخيت .

وفي البدايه يقول ان الجالية الفلاجية الفرنسيه هي المتهمه بمرارهه الغاء الامر الصادر في ٢٥ جويليه ١٩٤٧ (ونقلن ان لفظة « متهمه » لا تتجاوز فكره المحاضر) .

غير انه فيما يخصنا نحن الذين لا نكتثر بمعرفة الافكار الساسة او

الفلسفة التي يعتقد فيها جميع فلاحي هذه البلاد نحن المتبشرون بارض واحدة والصابرون لكم واحد تقضيه الاهواه الطقية . . . والادارية واذا كان الفلاحون الفرنسيون يقومون بهذا الكفاح الجيد فلا يقومون به وحدهم .

وبدل قطعاً ترکيب الوفد الذي
سافر في شهر اوت ١٩٤٧ إلى باريس
قصد الاحتجاج على الامر الصادر في
٢٥ جويلية ١٩٤٧ على ان الفلاحة
التونسية يجمعها هي التي تحتاج ولا
تقوم بالاحتجاج فرقه واحدة فقط من
الجنسين.
ويجدر ان نذكر ان الوفد كان
متركياً من السادة فاشر وموشال

الرئيس لاتحاد القطر التونسي للبن.
رج، إه وكاهيته والطاهر بن عمار
رئيس الحجرة الفلاحية التونسية
للشمال وديبور كاهي رئيس الحجرة
الفلاحية الفرنسية للشمال.
حيث انه ياجناب الاقتصادي الوجيه
لا تقوم فلاحة القطر التونسي بالكافح
حد الامر العادل في ٢٥ جويلية ١٩٤٧
بنامية افتتاح دورة المجلس الكبير
كمانوا دون ان يتقد ذلك مستعموكم
بل قام بذلك الكفاح منذ يوم ٢٥
جويلية بالتدقيق ومنذ ذلك التاريخ لا

الفلاحة بالقطب التونسي

يعلم على الصغر كاتب اتحاد القغار التونسي للرس : ج . ١ .

شراينا الحسنة لا يجاد معرف لهاه وبودنا ان
نقل خاتمة مقال مهارتو برمتها ولكننا نعتذر
لقراءنا في الا نختلف الا الجمل الرئيسية
التالية :

سيجدر بنا ان يمادر حالاً بتحفيض
اسعارنا التكليفية. يجدر بنا ان يكون انتاجنا
ارخص سعراً. ويجدر بنا ان نقنن نظام عملنا
وingtئه في الرفقى الميكانيكى في حرائى
حقولنا وان نقن اساليب عرض متوجاتنا وان
نوفر بصفة خاصة انتاجنا. ولكن يجب علينا
لاجل ذلك ان تجد الالات الميكانيكية
بارخص سعر ومواد وقد ارخص سعراً
واسمندة ومواد كميابية غير نفسة وباسعار
يسكن لنا ان نتحملها. وازاء اتساج صناعى
معدنى لا يغفلون عن حمايته ويتاولون منه
مرايح تتجاوز مرايحنا باضعاف الاضعاف لا
نرضى بان تبقى الفلاحة دائماً كالفرد الحقير
من بين افراد العائلة .

يدانا نلاحظ ياتم سرور ان هذا الاقتصادى
المشهور يافرقنا الشمالية يؤيد الافكار التي
اطلبنا في بيانها المرار العديدة ولا يستطيع
بلوغ الهدف المعين الا بفضل اجتهاد بهذه
صفحة مشتركة الحكومة وفلاحو القطر التونسي
ان هذا الامر حوى بالنسبة لهؤلاء، وللحكومة
وابام الخطر يجب على الجميع ان يتخدوا حيث
قال الاولون :

ان جميع المالك الذى تفرق فى داخلياتها
يقضى عليهاه .

بِقِيمَةِ مَانْشِرْتٍ لَا فِي عَدْنَا الْآخِير

وبما ان راي الفلاحين في ذلك المعهد كان في عدة جهات ممتازة عديم الثبات فلا يليق ان يوجه اللوم على غير الفلاحين لاجل رضاهم بالقضاء الذى يهمنا .
وتؤيدنا في ذلك الواقعيات حيث انه يلوح اثناء تسعه اشهر وقع في خلالها بشق الانفس ذلك التفيدة ان جميع العباد فهمت

آخر اجل تعديل مسألة الاكرينة الفلاحية تعديلاً ينذر في خالله الشجاعة والاباح وتراعي الناه حقوق الملاكين ومستحقى الاوقاف ويقتضى حماية نوع مهم جداً من التجارب من حيث عددهم، ان هذا النوع يقاسى شدة انتباذه لانه لا يستطيع الادلاء ببيانات عقارية عندما توجه الفرورة للافتراض ولانه يجب عليه حتى ومهما كان قدر محصوله ان يدفع مبلغ كرائه والا يقضى عليه بالخروج، وهذا ايضاً مما لا يسوغ وقوعه نظراً لمصلحة المجتمع حيث انه من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية (قطع النظر عن الوجهة الادبية والآنسانية) مختصر اذا رأينا اننا جعلتهم المقادير فلا حين يتركون الارض ويصرون عاطلين ويعوضهم فلا هؤون فحيث من سخف التجار الذين استقروا

فالاجرين عن ان يستخرجو من الارض ما
كان يستطيع الفلاحون الحقيقيون ان
يستخرجوه منها بفضل عولهم وعزمهم البدوى
الصيم .

ويجب ان تستخلص في اىالة تونسية
فلاجة غرامات ضرر الحرب الفلاحية قبل ان
تستخلص اية غرامات اخرى وليسما ان
تستخلص غرامات الفلاحين الذين لا زالت
حاليهم تعيسة . ولا تعوضهم بالاقراض او تلك
الذين ارتكبت الدولة بحقهم ديونا ؟ فما على
الدولة الا ان تستخلص من الديون التي
القمة على الميزانية .

فهل يمكن تعليق الامر في ان يؤدى هذا
الناحر في صالح وهذا التفهم المتداول
الذين يتشرطون فيهم الكفاءة والارادة لتنظيم
الامور طبق العدالة الاخوية الروحية الاكيدة
الضرورة ؟

ولكن ليست الاسعار الفلاحية الا احدى
وجهات المشكل الفلاحي باجمعه . وبالرغم
عن ان هذه حقيقة اولية فقد جهلوا منذ عهد
طويل جدا ان احدى العوامل الاولى اهمية
هي الارض اعني بذلك قيمتها التسويفية .
وبنما الحكومة تعين بصفة اغتصابية ومانافية
للعدالة سعرا منحططا جدا للقمع فانها تدرك

